

ونتيجة مشروعات الري

الكبرى

المسألة من وجهة واحدة فقط أي من وجهة توافر الماء فان هناك وجوها أخرى يجب ان ننظر اليها ويجب ان ننظر الحكومة اليها منذرة بالحزم فتجتمع بين الحسينين وهي تنزع بالحق ونحن الذين حمدنا للوزارة سياستها الملائية

تود منها ان يتجها بالسياسة السودانية فالقناة الأولى التي قررها المهندسون واقراها المشاورون والاقتصاديون ان الحلق الاول بمياه النيل هو الحلق المقدس اصغر وبعدها ، فما زاد عن حاجة مصر يعطى لسواها واستنادا الى هذا الحلق الذي تراه السير غارستن في تقريره المشهور على وجه التخصيص لا يجوز ان تؤخذ من مياه مصر قطرة واحدة محتاج اليها مصر او لا توافر مثلها لمصر

واستنادا الى هذه القاعدة قال جميع المهندسين وقال الاقتصاديون معهم ان بناء قناطر مجمع حمادي الذي ينفق عليه الان ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه اذا كان سببه — على ما جاء في تقويم النيل بالنتيجة تكدينا للد — اخذ مياه النيل الازرق فيسد مكواري حتى باتت اراضي الصعيد تهدد باسرق ولا تفصل اليها المياه ، فنقطة بناء هذه القناطر واقرة على حكومة السودان لا على حكومة مصر لان القناطر لم تبني الا لتوفير المياه للسودان . والى هذا اشار عبد الحميد باشا سلمان في تقريره واننا كانت اشارته ضعيفة طفيفة ولكنها معالجة للوضع على كل حال

فل للذين يريدون نسيان السودان او حمل هذا الجمهور المصري على تناسيه . اسمك في ضلال مبين . فاذا رأيتم ان تقدموه ضحية لسياسة « يوم فيوم » او « ساعة فساعة » فما السياسة ان ننظر ليومك . بل هي ان ننظر لغدك . وما السياسة ان تعمل لنفسك بل السياسة ان تعمل لسلاطتك وسلالة سلالته سلاطتك . والسودان ملك مصر اليوم ، هو السودان الذي يجب ان يكون ملك سلاله سلالته سلالته في الغد . والسودان الذي فتحه محمد علي وعمه ومدنه ووالى خلفاؤه هذا الفتح والتعمير لم يكن بذل المال ومهيج الرجل فيه تذوب ذوبان الناج في حمارة القفيظ — كما قال اللورد كرومر — الا لتستثمر بهد جيل تنلوه اجيال

فقل للذين يريدون نسيان السودان اكراما ليومهم انهم يفتخرون المستقبل والمستقبل ليس لهم وانا هم انتم عليه بحق الميراث يوصلوه الى من يلونهم وياتون بهم . فاغفال السودان ونسيانه ليس سياسة لمن يشتملون بالسياسة ولكنه نقيض السياسة وخصمها وعدوها فهو لا يتفق معها بوجه من الوجوه او حال من الاحوال من السودان ياتيها الماء والماء حياة مصر وقد كون الله الارض جميعا ولكن النيل كوز مصر — كما يقول هير ودوت — فنحن الذين نوا على جميع الحكومات التي تصافيت وتواتت اهمال « السياسة المائية » لا نستطيع ان ننظر الى هذه

لتصالح وتعمير فكيف بنا ونحن لا نستدين
ونأمل الا نستدين لتعمير وتصالح ونواجر
الرزق للاهالي

هناك مسألة اخرى تابعة لهذه المسألة
الانشائية اي بناء الخزان وهي مسألة فتح السدود
فهي من كل الوجوه تشبه بناء قنطرة نجع حمادى
او هي اثر التصاقا بمصلحة مصر لان الذين
يكفون فتح السدود هم المصريون والاهوال التي
تنفق على حفر تلك السدود اموال مصرية . فهل
تسال حكومة مصر عن مصير الاراضي التي
تغمرها الآن المياد وستصير غداً أفضل الاهوال
المصرية ارضا جانة صالحة لازراعة ؟

ان تلك الاراضي هي الان بحيرات تغمر المياه
وجهبها وهذه المياد ستكشفها عنها الاهوال المصرية
والايدي المصرية انلا يكون من الحق والعدالة
ان تكون ملكا لمصر بحق مالها وعملها ؟

لا نعرف مساحة اراضي السدود بالضبط
ولكننا نعرف انها الملايين من الفدادين وهذه
الملايين من الفدادين ستكون بعد كشف المياه عنها
اخصب تربة في الارض وستكون بعد كشف
تلك المياه اخصب مزارع القطن في العالم . ولا
تقول ذلك رجماً بالغيب . ولا حدساً . ولكن نقوله
استنادا الى الواقع والواقع ان القطن المصري جاء
من تلك الجهات فاذا كان قد اكتشف في نحو سنة
١٨٢٠ في حديقة محو بك بالقاهرة وقد زرعت
شجرته لجمال زهرها فان البحث والبحري الذي
قام به النباتيون الفرنسيون في ذلك العهد لهم
على ان هذا القطن من السودان العالي ومن
منطقة السدود على وجه التخصيص لا من القطن
الذي كان يستنت في سواحل سوريا وفلسطين
منذ اقدم العصور والاجيال

وهذا خزان جبل الاوياء قد نقرر هايا
استئناف العمل ببنائه وقصد ما لنا بعض كبار
المهندسين الوطنيين رأيهم فيه وفي ما قيل عن قاعه
وامكان اجتلاع ذلك القاع لما يجمع فيه من
المياه كما قيل وكما صرنا من بعض المهندسين
والكتاب فكان الجواب انهم لا يمكن جميع
المستندات والمباحث والرسوم ليبدوا رأيا اكيدا
هستندا الى المباحث كلها وهم لا يجوزون
لايتقسم ابداء رأي ليس محميا وليس ناصجا .
فهل للحكومة ان تضع تلك الرسوم والتصميمات
والمباحث امام كبار مهندسينا والخبراء ليبدوا
فيها آراءهم

الا يحق لنا ان نطلب من الحكومة جمع لجنة
المستشارية فنية من رجال كسري باشا وشفيق باشا
وجسرين واصف باشا وامثالهم من كبار
المهندسين والخبراء للتباحث والدرس في هذا
الموضوع الذي لا يتقدمه في نظارنا موضوع آخر .
انا اذ اطالبنا هذا الطلب لا نطلب حراما ولا نريد
تجريا بل نطلب حقا للامة ونطلب بهذا الحق
اراحة ضمير الحكومة وراحة ضمير الامة التي
صنفت من اموالها غداً على السدود ومشروعات
الري في السودان ومصر ما لا يقل عن ٥٠ مليون
جنيه ليتوافر لها زرع مليون ونصف مليون فدان
لامندوحة عن تعميرها وزرعها ليجد ابناء هذه
الامة مرتزقا لهم

واذا قلنا اننا سنصرف غدا على هذه
المشروعات ٥٠ او ٥٥ مليون جنيه فليس في
هذا القول ما يؤخذ عليه الحكومة بل الامر
فلى الضد وفي فوائج علم الاقتصاد واولا
مقدماه . نيس العيب على الدولة التي تستدين
اسم ولكن العيب على الدولة التي لا تستدين

— لأنه يطلب منها التصريح — ان أولئك
المقاولين يرحلون الى السودان في كل شهر المئات
من اهالي الصعيد لتعمير ارض السودان من
حدود الخرطوم الى حدود الحبشة
فايس تجنيا على الاسكاز ان يكون الارض
التي ينحسر عنها الماء غدا للمصريين . لانهم لا
يزرعون الارض بايديهم ولكنهم يهتمون ان تزرع
الارض بيوت تاجها لمعلمهم . وهذه ارضنا
المصرية ذاتها مثلها الان كتل الاراضي السودانية
او اقل كلفة على الاسكاز ومقابلتهم يزرعها
المصري لياخذ الاسكازي تاجها لمعلمه . بل
قد يكون اعطاء تلك الارض للمصريين اكثر
منفعة للاسكازي واعظم جدوى لانه لا يكلف
ولا حكومة السودان تكاليف اجور العمال والنفقات
على اصلاح الاراضي

وهذه المسائل الاولية تتبعها مسائل اخرى
حيوية وهي صيانة الخزانات والسدود وحمايتها
فالمصريون يودون ان يكونوا مرتاحي البال من
هذه الناحية لئلا يبالوا بالامكان ان تعطل لهم هذه
الراحة بايكل الامر الى سوامم ؟

اذا الفينا هذا السؤال على الاسكازي ذاتهم
وقلنا لهم اجيبوا عليه بروح العدالة والانصاف
قالا لا نعلم يجيبون جوابا آخر الاجواب الذي
يجيبه المصري . وهو ان حياة مصر معلقة على
تلك السدود والخزانات فالواجب ان توكل الى
من تتوقف حياته على تلك الاعمال والمصطنعات
حراسة تلك السدود . واذا قلنا نحن ذلك نجد
ايضا من الاسكازي ذاتهم من يقوله ولاجل هذا
القول بل لاجل هذا الرأي قالوا لنا ان الحاكم
السابق السير ارشر استعفى من حكم السودان
الذي كان ينفق فيه الجيش المصري مليوني جنيه
وهي نفقة تدر الرزق على السودانيين فضلا عن

لمنطقة السدود هي اذن منطقة القطن كذا
جفت تربتها استطاعوا زرع القطن فيها وانظروا
واملوا ايب يتوق قطنها القطن اللين كذا في
الكثية والنوع . فاذن يكون نصيب مصر وان
يكون نصيب المصريين يومئذ ؟ والمصريون هم
الذين كشفوا الارض ونزحوا المياه عنها ؟
الا يصح ان يقال هنا تلك الكلمة الاقتصادية
الشرعية الماثورة « الصيد لمن انازه ؟ »
يقولون نأوي كدون ان الحكومة الانكليزية
قد تساهلت كثيرا . مع حكومتنا في مسألة تعذية
خزان اسوان وبناء سد جبل اولياء فاباحت
عملية الخزان جدان كانت تعارض فيه . وتنازلت
عن الطلب الذي كانت نطلبه لاجبة بناء سد
الجبل جبل اولياء . بانوا كتفت بتعويض نصف
مليون جنيه عن الاراضي التي يغيرها ماء ذلك
الخزان . وعدت عن الطلب الاخر وهو ان تقدم
حكومة مصر لحكومة السودان قرضا يبلغ ثلاثة
ملايين جنيه او ان تضمن لها هذا القرض .

فاذا عدوا ذلك من التساهل والعمل بروح
النفام افلا يجوز لنا ان نطالب من جانب آخر
العمل بهذه الروح روح النفام وروح العدل
والانصاف اذا طلبنا ان تلك حكومتنا تلك
الارض التي ينحسر عنها الماء بانجره من
المصارف وبانحقره بالنا وبيدينا من المسارب
والاقنية والنفادق ؟

نظن ان طلبنا هذا بحق وعدل لا يستطيع
احد في العالم ان ينكره علينا . ويجد فيه انشاء
مصر اذا طلب واجيب مصلحة مصر وامكثرا
وما مزارع للمصريين يعمرونها لياتفعوا وتتفع
انكثرا من حاصلاتها . وهم الان يؤخذون
بالالوف على ايدي المقاولين الى الجزيرة لاصلاح
ارضها ولزراعة تلك الارض والحكومة تعرف

حماية الامن والراحة التي كان يقوم بها ذلك الجيش في جميع انحاء السودان بكل همة وبكل اخلاص وبكل نشاط وبمسالة لا يستطيع جيش آخر ان يقوم بها مقامه وان كان هذا الجيش سودانيا ومن السودانيين وعدم ان الامبواطورية الاسكازية لم توطد ولم تعزز بالقوة فقط ولكنها وطلدت وعززت بحسن السياسة . وجل ما في حسن السياسة الوصول الى الاتفاق مع الالم التي تسيطر عليها اسكترا ولا يمكن ان يكون الاتفاق الا حيث كان الانصاف ووجد فهل بالامكان الوصول الى هذا الانصاف لتصل منه الى الاتفاق الصحيح ؟ ان الجواب عند الاسكاز وهو دائما عندهم فقي بقولون كلمتهم فيه لتصفق لهم مصر بكتا يديها